T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

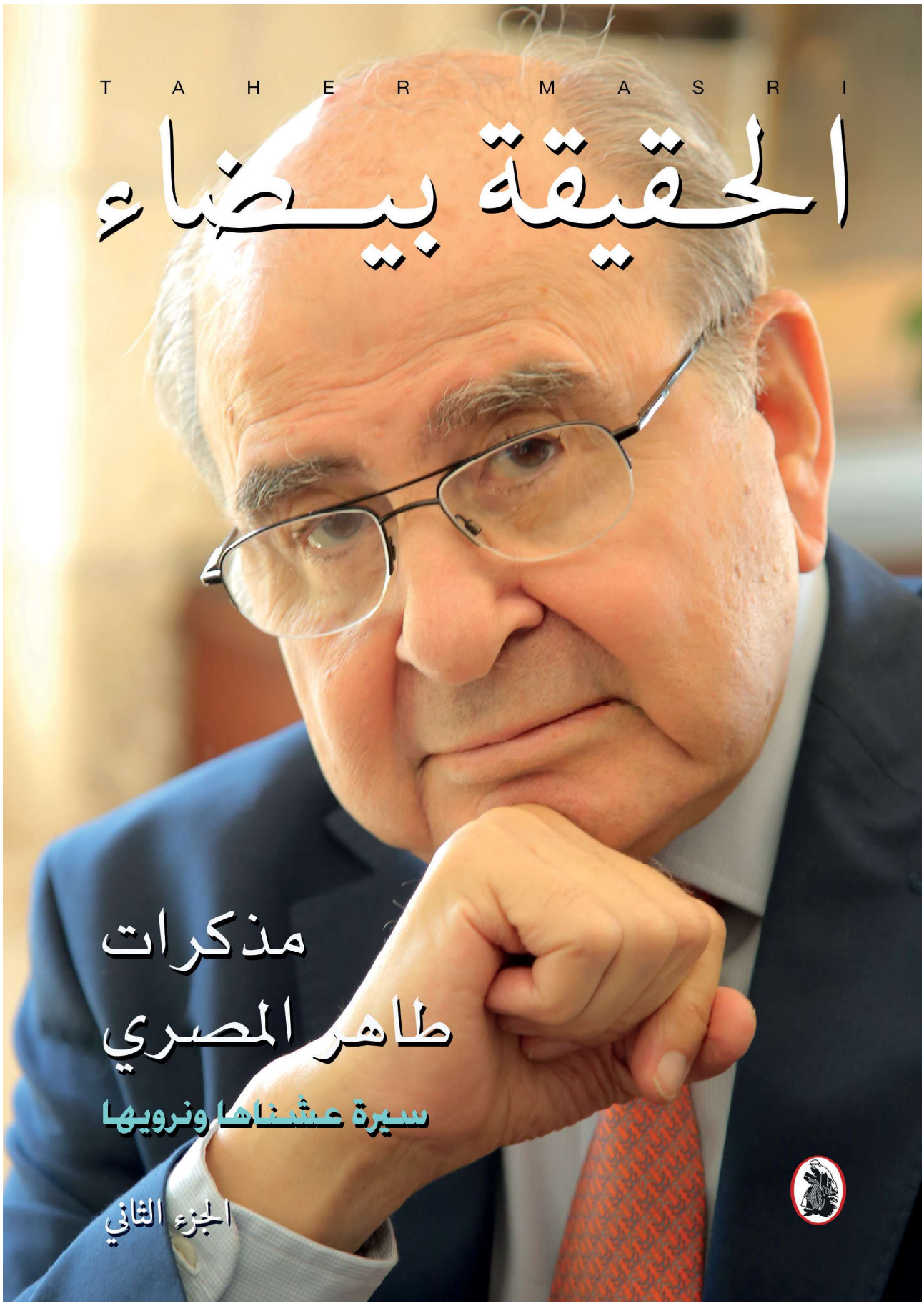

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الفصلُ الثّاني

صراعُ السّلطَتَين

اِستندتْ حكومةُ عبد السّلام المجالي إلى دعمٍ كاملٍ من الملكِ حسين أمامَ النّوّابِ والقوى السّياسيّةِ والشّعبيّةِ الأخرى، فقد كان جلالتهُ يريدُ لها الاستمرارَ بكلِّ سلاسةٍ حتّى تنجزَ مهمّةَ التّفاوضِ مع إسرائيل وصولاً إلى توقيعِ اَتّفاقيّةِ السّلامِ، وقد ظهرَ حجمُ هذا الدّعمِ جليًّا إبّانَ مناقشةِ الثّقةِ بها.

ولا بدَّ من الإشارةِ هنا إلى أنّ الملكَ حسين اَلتقى بشمعون بيريز (Shimon Peres) في عمّان بتاريخ الثّالثِ من تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٩٣، أي قبلَ موعدِ إجراءِ الانتخاباتِ النّيابيّةِ بأيّامٍ معدودةٍ، واتّفقا سويًّا على خطّةِ عملٍ تمّ تنفيذُها فيما بعد تدريجيًّا، أوّلها اَستمرارُ عبد السّلام المجالي في مهمّتهِ بصفته رئيسًا للوزراءِ، وما تلا ذلك من اَتّصالاتٍ بين الطّرَفين، وصولاً إلى توقيعِ إعلانِ واشنطن في عام ١٩٩٤. وعلمتُ بهذا اللّقاءِ بعدَ أن أصبحتُ رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ.

حين بدأتْ مناقشاتُ الثّقةِ، كان الجوُّ النّيابيُّ معبّأً ضدَّ الحكومةِ لأسبابٍ ودواعٍ شتّى، وكان الأشدّ اَنتقادًا له ولحكومته نوّاب الجنوب، بمن فيهم نوّاب الكركِ، لشعورهم بأنّه تلاعبَ بالانتخاباتِ ضدّهم لتأمينِ فوزٍ سهلٍ لشقيقهِ عبد الهادي المجالي الّذي كان يُواجهُ منافسةً شديدةً من أبناءِ هزاع المجالي، وتحديدًا من أمجد المجالي، ووصلَ الحدُّ بنائبٍ مثل سمير حباشنة إلى أن يصفَ مسقطَ رأسِ عبد السّلام المجالي «قرية الياروت» بأنّها «قرداحة الأردنّ».

وكان اللّيبراليّون يعرفون عقليّةَ المجالي، ويرفضون ممارساتِهِ قبلَ طلبهِ الثّقةَ وقبلَ تشكيلِ حكومتهِ، بسببِ حلِّهِ لمجلسِ النّوّابِ السّابقِ ودعمهِ لقانونِ الصّوتِ الواحد، وخُططه لتأجيلِ الانتخاباتِ، ما خلقَ شكوكًا كثيرةً ومواقفَ معارضةً للحكومةِ.

وكان الإسلاميّون وحلفاؤهم بطبيعةِ الحالِ ضدّ عبد السّلام وما يمثّلهُ مع حكومتهِ، كذلك كانت ما أسمّيه «جبهة المستقلّين» الرّافضين للحكومةِ ولتوجّهاتٍ سياسيّةٍ محدّدةٍ، أمثال عارف البطاينة، وعبد الرّزّاق طبيشات، وعبد الرّؤوف الرّوابدة، وصالح إرشيدات، وكانت مواقفُ بعضِهم مُنسجمةً مع مواقفِ ناخبيهم.

وأؤكّدُ هنا على أنّ غالبيّةَ نوّابِ الشّمالِ وقفوا موقفًا عدائيًّا متشدّدًا من الحكومةِ لأسبابٍ لها علاقةٌ بمعادلةِ الشّمالِ والجنوبِ.

بدا للرّأي العامِّ أنّ د. عبد السّلام المجالي لم يكن ديمقراطيًّا، فقد خالفَ القواعدَ مرّتين في حكومتهِ تلك، حين قامَ بحلِّ مجلسِ النّوّابِ ولم يقدّمِ اَستقالتهُ، وحينَ أجرى الانتخاباتِ ولم يقدّمِ اَستقالتهُ أيضًا.

وعلى قاعدةِ «أنت يا طاهر اَبننا»، كانَ المجالي يتوقّعُ منّي التّخلّي عن حياديّتي والعملَ على دعمهِ مباشرةً، وهذا ما لم يكن واردًا في حساباتي، فأنا أؤمنُ بحقِّ النّائبِ وحريّتهِ في إبداءِ رأيهِ واتّخاذِ مواقفهِ، وبالرّغمِ من أنّني لم أقدّمْ أيَّ دعمٍ له ولحكومتهِ، فإنّني بالمقابلِ لم أعملْ ضدّه نهائيًّا.

خلال الخطاباتِ النّيابيّةِ بدأ موظّفو الدّولةِ والرّئاسةِ يدخلون تحت القبّةِ بأعدادٍ كبيرةٍ وبشكلٍ غيرِ قانونيٍّ ومخالفٍ للنّظامِ الدّاخليِّ، وبدأوا بإحضارِ الكراسي والمقاعدِ للجلوسِ تحت القبّةِ، فأوقفتُ الجلسةَ وطلبتُ من الجميعِ مغادرةَ القبّةِ فورًا، وللأسفِ فقد عدَّ المجالي ما قمتُ به إجراءً شخصيًّا منّي ضدّ حكومتهِ.

عُقِدَ في منزلِ النّائبِ سمير قعوار لقاءٌ موسّعٌ بين النّوّابِ ورئيسِ الحكومةِ – ولم أكن مدعوًّا – في محاولةٍ لتبديدِ التّوتّرِ وإزالةِ جبالِ الجليدِ بين الطّرَفَين، وكانت نتيجةُ اللّقاءِ كارثةً على عبد السّلام المجالي، لأنّه أظهرَ عدمَ مبالاةٍ بمواقفِهم ومطالبِهم، بحسب قولِ النّوّابِ. فقد شعروا وكأنّ المجالي يقولُ لهم: «صوّتوا أو

لا تصوّتوا... لا يهمّني». وأضافوا أنّه تعاملَ معهم بفوقيّةٍ، مع إصراري على أنّها ليست فوقيّةً، لأنّني أعرفُ الرّجلَ جيّدًا، وليست لديه هذه الصّفةُ بتاتًا!

وخلال فطورٍ دعا إليه الشّريف زيد بن شاكر، اَلتقى الملكُ حسين مع كتلةِ النّوّابِ الوسطيّين وعددُهم أربعة عشر نائبًا، منهم صالح إرشيدات، وعبد الكريم الكباريتي، وعلي أبو الرّاغب، وسعد هايل سرور، وسمير حباشنة، ومحمّد داوديّة، وعارف البطاينة، وعبد الرّزّاق طبيشات، وعبد الحافظ الشّخانبة، وجمال الصّرايرة، وعوض خليفات.

وحاولَ الملكُ بأسلوبِهِ المهذّبِ أن يشرحَ لهم خطورةَ الوضعِ في المنطقةِ، وحاجةَ الأردنّ الماسَّةَ إلى الاستقرارِ السّياسيِّ، مؤكّدًا على حقّهم بمنحِ الثّقةِ للحكومةِ أو حجبِها، وفي نهايةِ اللّقاءِ، وعندما ناقشَ النّوّابُ طريقةَ تعاملِ المجالي معهم، قال الملكُ للكباريتي وهو يودّعهُ عند البابِ: «إذا سقطتْ هذه الحكومةُ، فسأتركُ البلدَ لكم وأنتم تتصرّفون...»

خرجَ النّوّابُ الأربعة عشر واَحتاروا في أمرِهم. هل سيؤدّي تهديدُ الملكِ بهم إلى التّراجعِ عن موقفِهم ومنحِ الثّقةِ للحكومةِ؟

في نهايةِ المطافِ، اتّفقوا بشكلٍ أو بآخر بأن بعضَهم يجبُ أن يمنحَ الثّقةَ حتّى لا تسقطَ الحكومةُ، وبعضُهم الآخر أصرَّ على حجبِ الثّقةِ حتّى لو سقطتِ الحكومةُ، وقد منحَ سبعةٌ منهم الثّقةَ للحكومةِ، واَمتنعَ عن التّصويتِ صالح إرشيدات، وحجبَ الباقون الثّقةَ.

وكانتْ علاقاتُ النّوّابِ مع حكومةِ المجالي سيّئةً تحتكِمُ إلى الحساسيّات والعداواتِ المفرطةِ. ويمكنُ وصفُ بعضِها بأنّها شخصيّةٌ بسببِ نتائجِ الانتخاباتِ، وقد اَنعكسَ ذلك كلّهُ على مجلسِ النّوّابِ، فسارتْ أمورهُ بطريقةٍ وعِرةٍ إلى حدٍّ ما.

وكنت اَقترحتُ على المجالي في مكتبي الخاصِّ، عندما زارَني قبلَ تشكيلِ حكومتِه، بالاستقالةِ مباشرةً بعد إجراءِ الانتخاباتِ، لتخفيفِ توتّرِ النّوّابِ النّاجحين وغير النّاجحين تجاهَ حكومتِه، بالتّالي، تأليفهُ حكومةً جديدةً بعد الانتخاباتِ يساهمُ ببدايةٍ مريحةٍ للمجلسِ وللحكومةِ الجديدةِ معًا، ويجنّبهُ تبعاتِ الحكومةِ السّابقةِ الّتي أجرتِ الانتخاباتُ ونتائجُها في مواجهةِ النّوّابِ، إلّا أنّه لم يأخذْ بنصيحتي واَقتراحي.

في هذه الأجواءِ المضطربةِ، ألقى المجالي بيانَ الثّقةِ بحكومتِه، وبدأتْ جلساتُ المناقشةِ الماراثونيّةُ له، وكان واضحًا تمامًا ومنذ البداية، أنّ الأجواءَ متوتّرةٌ وملبّدةٌ بالغيومِ السّوداءِ تجاهَهُ، إلّا أنّ عددًا من النّوّابِ تولّوا مُهمّةَ تعبيدِ الطّريقِ أمام الحكومةِ لنيلِ الثّقةِ قبل الوصولِ إلى جلسةِ التّصويتِ.

لم أحضرْ هذه الاجتماعاتِ ولم أتدخّلْ في سير العملِ، واَلتقيتُ بالمجالي أثناءَ جلساتِ المجلسِ، ووضعتُهُ بصورةِ الأجواءِ غير المؤاتيةِ، ونصحتُهُ بالمبادرةِ والتّحرّكِ السّريعِ للقيامِ بلقاءاتٍ وجولاتِ حوارٍ وتفاهمٍ مع النّوّابِ، حتّى يستطيعَ تدبّرَ الأمرِ، لكنّهُ لم يبالِ، فقلتُ له إنّ «أمركَ يهمَني»، فأجابَ: «طاهر... أنتَ مثل اَبني سامر»، فأشرتُ إلى: «أنّي أصبحتُ رئيسَ وزراءٍ قبلَهُ وأعرفُ ما الّذي يجري...». لكنّهُ لم يلتفتْ لنصائحِ أحدٍ.

وكانت كتلةُ الإخوان المسلمين تنُاهضهُ بشكلٍ واضحٍ، وكذلك العديد من النّوّابِ المستقلّين ومن النّوّابِ الآخرين المحسوبين على النّظامِ.

عُقِدتْ جلساتُ مناقشةِ البيانِ الوزاريِّ في تلك الأجواءِ الصّعبةِ والمتوتّرةِ، وبصفتي رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ، فقد كنت أرى الأمورَ من زاويةِ الاستياءِ الّتي كانت تسودُ مجلس ١٩٨٩، وشعرتُ أنّ من واجبي المحافظةَ على مجلسِ النّوّابِ، وتحديدًا لمعرفتي بأنّه سيتأثّرُ بهذا الموقفِ وسيدفعُ الثّمن، وكنت

خائفًا إذا ما بقينا على ما نحنُ عليه أن نخسرَ الدّيمقراطيّةَ.

تحدّثَ في الجلساتِ على مدى خمسةِ أيّامٍ سبعةٌ وسبعون نائبًا من أصل ثمانين، وتوتّرتْ كلُّ شرايينِ الدّولةِ والرّأي العامّ الأردنيّ، وبدأَ ترقّبُ النّتيجةِ الّتي كان يتوقّعُ الجميعُ لها أن تكون حرجةً جدًّا.

حشد عبد الهادي المجالي جمهورَهُ في شرفاتِ المجلسِ، وبدأَ التّصويتُ بتوتّرٍ شديدٍ، وكانت أمامي قائمةٌ بأسماءِ النّوّابِ واضعًا إشارةً على كلٍّ منها تمثّلُ توقّعاتي الشّخصيّةَ المُسبقةَ لاتّجاهاتِ تصويتِ أصحابِها، وكانت توقّعاتي تشيرُ إلى أنّها ستحصلُ على اَثنين وأربعين صوتًا، علمًا بأنّ رئيسَ المجلسِ لا يُصوِّتُ، ولو قُدِّرَ لي التّصويتُ في حينه لامتنعتُ عن منحِ الثّقةِ.

مع بدءِ التّصويتِ، بدأتِ الهتافاتُ تعلو من شرفاتِ النّظارةِ، فاتّخذتُ موقفًا صارمًا تجاهَهم ودعوتُهم إلى الهدوءِ وعدمِ المقاطعةِ، أو أغلقُ الشّرفاتِ وأخرجُهم منها، وسيطرْتُ نسبيًّا على توتّرِ جمهورِ الشّرفاتِ. وحضرَ على غيرِ العادةِ الشّريف زيد بن شاكر، الّذي كان يشغلُ آنذاك موقعَ رئيسِ الدّيوانِ الملكيِّ، وجلسَ تحت القبّةِ.

النّائبُ د. عارف البطاينة، الصّديقُ الشّخصيُّ لزيد بن شاكر، رجاه بأن يعطيَهُ حريّةَ التّصويتِ ولا يضغطَ عليه، وقال له: «كلُّ نوّابِ الشّمالِ سيحجبون الثّقةَ عن الحكومةِ، وإذا أجبرتني على منحِ الثّقةِ، فسأكون الوحيدَ من بينهم الّذي يمنحُ الثّقةَ للحكومةِ، وبذلك ستحرقُني اَنتخابيًّا»، لكنَّ زيد بن شاكر أصرّ على أن يمنحَ البطاينة الثّقةَ للحكومةِ.

ومن على منصّةِ الرّئاسةِ خلال التّصويتِ، شاهدتُ البطاينة يشيرُ إلى ذقنه، راجيًا اَبن شاكر الجالسَ في الجانبِ الآخرِ من القبّةِ، السّماحَ له بتغييرِ موقفهِ، فيسمح له بحجبِ الثّقةِ. وقلتُ في نفسي: «الحكومةُ طارت يا طاهر».

لكنّها في النّهايةِ حصلتْ على واحدٍ وأربعين صوتًا، وضجّتْ شرفاتُ المجلسِ بالتّصفيقِ والهتافِ، فاَضطررتُ إلى تنبيهِ الجمهورِ مجدّدًا بضرورةِ اَلتزامِ الهدوءِ، لكنّ أحدًا لم يلتفتْ إلى تنبيهي، وبدأَ بعضُهم يتلفّظُ بكلماتٍ نابيةٍ ومسيئةٍ تجاهَ الّذين حجبوا الثّقةَ عن الحكومةِ، وثارَ النّوّابُ تحت القبّةِ، ووقفَ عبد السّلام، واَعتذرَ نيابةً عن جمهورهِ، وهو بلا شكٍّ تصرّفٌ حضاريٌّ ساهمَ في تهدئةِ العواطفِ.

وكانتِ الجلسةُ تبثُّ مباشرةً على التّلفزيون الأردنيِّ، من دون علمي، وعندما بدأتِ الضّجّةُ والتّصفيقُ، قلتُ بصوتٍ منخفضٍ: «ما هذا؟ هي كلُّها واحدٌ وأربعون صوتًا» من دونِ أن أعرفَ أنّ البثَّ مفتوحٌ، فسمِعَها الأردنيّون جميعُهم عبرَ التّلفزيون.

بعد إعلانِ النّتائجِ، صرَّحَ المجالي بأنّهُ لا يعبَأْ بعددِ الحاجبين أو المؤيّدين، ما دام قد حصلَ على الثّقةِ، وقال أمامَ العديدِ من النّوّابِ، وكنت حاضرًا، بأنّها لو كانت أقلّ من أربعين، فسيعتبرُها ثقةً.

وللمقارَنةِ فقط، فإنّ أعلى نسبةِ تصويتٍ بحجبِ الثّقةِ كانت لحكومتي، فقد صوّتَ بحجبِ الثّقةِ عنها ثلاثةٌ وثلاثون نائبًا من أصل ثمانين، وهي أعلى نسبةِ حجبِ ثقةٍ في تاريخِ المجلسِ حتّى ذلك الحينِ.

سارتْ أمورُ التّشريعِ في المجلسِ بطريقةٍ تنمُّ عن تفاهمٍ واَنسجامٍ بين الرّئاسةِ والنّوّابِ، بينما بدأَ عبد السّلام المجالي بمشاكلَ مع العديدِ من النّوّابِ، وكان قد اَجتمعَ عدّةَ مرّاتٍ مع كتلٍ نيابيّةٍ، بادرت هي بنفسِها إلى طلبِ عقدِ تلك الاجتماعاتِ، وقد أظهرتْ تلك الكتلُ حرصها على عدمِ مناهضةِ الحكومةِ، أو العودة مُجدّدًا إلى طلبِ طرحِ الثّقةِ بها، وبعضُ هذه اللّقاءاتِ اَنتهتْ بأثرٍ سلبيٍّ على الحكومةِ بالرّغمِ من دماثةِ خلقِ المجالي، إلّا أنّه كان يُظهِرُ في اَجتماعاتهِ مع النّوّابِ بأنّه لن يطلبَ أيَّ شيءٍ من أيٍّ نائبٍ.

خاضتْ حكومةُ المجالي معركةً عسيرةً أخرى مع مجلسِ النّوّابِ، عندما قدّمَ وزيرُ ماليّتِها سامي قَمْوَهْ مشروعَ قانونٍ لضريبةِ المبيعات، واَستحوذَ القانونُ على اَهتمامٍ واسعٍ واَستثنائيّ من الصّحافةِ والرّأي العامِّ إلى جانبِ الأوساطِ الماليّةِ والاَقتصاديّةِ، لأنّ ضريبةَ المبيعاتِ كانت فكرةً جديدةً وطارئةً على الأردنّ، لم يسبقِ العملُ بها، وكانت الحكومةُ ستعتمدُ على إيراداتِ هذا القانونِ بشكلٍ جذريٍّ.

وقامتْ وزارةُ الماليّةِ بحملةٍ دعائيّةٍ واسعةٍ في كلّ المجالاتِ لترويجِ القانونِ وتهيئةِ الرّأي العامِّ الأردنيّ لقبولهِ، وشملتْ هذه الحملةُ التّرويجيّةُ كلَّ مناطقِ المملكةِ، ومجلسَ النّوّابِ، وكان رئيسُ اللّجنةِ الماليّةِ في المجلسِ المهندسُ علي أبو الرّاغب.

كانت جماعةُ الإخوان المسلمين ومعها المعارضة تتّجهان إلى رفضِ القانونِ ورفضِ الضّريبةِ جملةً وتفصيلًا، بينما قبلتِ اللّجنةُ الماليّةُ برئاسةِ علي أبو الرّاغب الفكرةَ، وبدأتْ بتعديلِ بنودِ القانونِ.

وكنت أعتبرُ أنّ قانونَ ضريبةِ المبيعاتِ في غايةِ الأهمّيّةِ والخطورةِ، كما كنت مؤيّدًا له لقناعتي بأنّه أحدُ قوانينِ برنامجِ التّصحيحِ والإصلاحِ الاقتصاديِّ المهمّةِ والرّئيسيّةِ، بالرّغمِ من المعارضةِ الشّعبيّةِ الواسعةِ له، وكان من المفروضِ إقرارهُ في حكومةِ الشّريف زيد بن شاكر، إلّا أنّه رفضَ التّعاملَ معه، بعد أن ضغطَ عليه العديدُ من الوزراءِ في حكومتهِ، وتقرّرَ ترحيلُهُ إلى حكومةِ المجالي.

تضمّنَ القانونُ نسبةَ زيادةٍ تبلغُ ١٠٪ مع بعضِ الإعفاءاتِ الواسعةِ لبعضِ السّلعِ. وتوافقتِ اللّجنةُ الماليّةُ على تخفيضِها لتصلَ إلى ٧٪، حتّى نستطيعَ تهدئةَ الرّأي العامِّ الأردنيِّ، الّذي قاوَمَ القانونَ بكلِّ قوّةٍ. وأصرَّ المجلسُ على موقفهِ وسطَ غضبِ الحكومةِ ورفضِها لهذا التّخفيضِ.

باشرَ المجلسُ مناقشةَ مادّتَين متتاليتَين من القانونِ ليتبيّنَ التّضاربُ والاختلافُ بينهما، وكان علينا أن نلغيَ هذا الاختلافَ ونعالجَهُ، وقلتُ للنّوّابِ: «لا بأس. نمضي في مناقشةِ القانونِ ثمّ نعودُ إلى هاتين المادّتَين في نهايةِ المناقشةِ»، إلّا أنّ نوّابًا أشاروا إلى أنّ باقي الموادِّ الأخرى تستندُ إلى هاتين المادّتَين، وبالتّالي يتوجّبُ علينا معالجتُهما أوّلًا، قبل أن نمضي في مناقشةِ القانونِ.

وقرّرَ المجلسُ العودةَ إلى المادّتَين لتعديلِهما وإزالةَ التّناقضِ بينهما، وأقرَّ بأغلبيّةٍ كبيرةٍ اعتمادَ نسبةِ الضّريبةِ، بعد تخفيضِها إلى ٧٪، ومن دون أيِّ تخطيطٍ مُسبقٍ مع المجالي الّذي كان غائبًا عن تلك الجلسةِ، ولم يقبلِ التّعديلاتِ الّتي أجراها مجلسُ النّوّابِ، بما فيها تخفيض نسبةِ الضّريبةِ من ١٠٪ إلى ٧٪، فحملَ هذه الأوراقَ، وذهبَ إلى الملكِ مباشرةً، قائلًا إنّي أتآمرُ على القانونِ الّذي يريدهُ الملكُ، وإنّني قمتُ باستغلالِ غيابِهِ عن الجلسةِ وأعدتُ مناقشةَ المادّتَين.

اتّصلَ الملكُ بي هاتفيًّا بعد ساعتَين من انتهاءِ الجلسةِ، وسألَني عن حقيقةِ ما حدثَ، فأخبرتُهُ بأنَّ النّوّابَ وجدوا تناقضًا استوجبَ أن نعودَ إليه في اليومِ التّالي، فطلَبَني إلى الدّيوانِ ليسمعَ منّي تفاصيلَ أكثر بناءً على شكوى المجالي.

وصلتُ إلى الدّيوان الملكيّ. وكان المجالي حاضرًا، سألَني الملكُ: «أبو نَشْأَتْ ماذا يحصلُ؟» فشرحتُ له مرّةً أخرى مجريات الأحداثِ، نافيًا في الوقتِ عينِهِ أن يكونَ ثمّةَ تآمرٌ من قِبَلي أو من قبلِ آخرين.

وقلتُ للملكِ إنّ وجودَ رئيسِ الوزراءِ أو غيابِهِ عن الجلسةِ لم يكن ليغيّرَ شيئًا في التّفاصيلِ، وقدّمتُ له شرحًا وافيًا عن القانونِ وعن مكانِ التّناقضِ في المادّتَين حيثُ اضطرَّ المجلسُ إلى العودةِ إليهما لتعديلِهما، وأكّدتُ على أنّ هذا القانونَ كان مرفوضًا تمامًا من قِبَلِ الشّعبِ، وقد نجحَ مجلسُ النّوّابِ في

قبولهِ وإقناعِ النّاس به، ما دَفَعَنا إلى الحديثِ في التّفاصيلِ بعد أن انتقَلْنا من الرّفضِ المطلقِ إلى القبولِ به.

وقلتُ: «أصبحْنا نناقشُ فيما إذا كانتِ الموادُّ الخاضعةُ للضّريبةِ ستقرُّ بقانونٍ أم بنظامٍ. وهذا تطوّرٌ إيجابيٌّ تجاهَ القانونِ، كما إنّ النّسبةَ من ١٠٪ إلى ٧٪ ستُحدِثُ فارقًا ضئيلًا يتراوحُ ما بين عشرة إلى خمسة عشر مليون دينارٍ فقط، والمهمُّ الآن تمريرُ القانونِ في ظلِّ الأوضاعِ الاقتصاديّةِ الّتي نعانيها».

وكانت وجهةُ نظري تتلخّصُ في كون هذا القانونِ جديدًا على الشّعبِ، ويضعُ ضريبةً جديدةً ومكلفةً على المواطنِ الأردنيِّ، ولذلكَ من المتوقّعِ أن ترفضَهُ المؤسّساتُ التّجاريّةُ والاقتصاديّةُ والماليّةُ واليسارُ الأردنيُّ كونه «قانونًا صندوقيًّا»، كما وصفهُ النّائبُ بسّام حدادين، لأنّه من شروطِ صندوقِ النّقدِ الدّوليِّ، وكذلكَ رفضَهُ اليمينُ الأردنيُّ بشكلٍ واضحٍ، لذلك، فإنّ تمريرَ القانونِ أو رفضَهُ مهمٌّ من النّواحي البرلمانيّةِ والحكوميّةِ.

وتطرّقَ الاجتماعُ إلى إدارةِ المجلسِ، وذكرتُ للملكِ بحضورِ المجالي أنّ: «رئيسَ الحكومةَ يُعلنُ ويصرِّحُ ربّما ليس على لسانهِ شخصيًا، ولكن من خلال مقرّبين منه، بأنّني أناهضُ الحكومةَ ولا أتعاونُ معها، وربّما بدأَ يتكوّنُ لدى جلالتِكم مثلُ هذا الانطباع، لكن ما أودُّ قولَهُ هو أنّ هذا مجلسُ نوّابٍ مُنتخَبٌ، وله مهمّاتٌ دستوريّةٌ ودورٌ رقابيٌّ، يجبُ أن يلعبَهُ خصوصًا في هذه المرحلةِ الصّعبةِ».

في الحقيقةِ، كنت أعرفُ رأيَ المجالي في رئاسةِ المجلسِ وإدارتهِ، ولكنّني ملمٌّ بالإطارِ العامِّ للدّولةِ أكثرَ منه، وطالبتُهُ بدليلٍ واحدٍ على خروجي عن هذا الإطارِ العريضِ الّذي أتحدّثُ عنه.

وأضفتُ: «يجبُ أن يكون هامشُنا واسعًا بصفتنا نوّابًا، لكن ضمنَ الإطارِ العامِّ، وأودُّ أن أذكرَ بأنَّ د. عبد السّلام المجالي يتوقّعُ منّي أن أديرَ المجلسَ كما يديرُ هو مجلسَ الوزراءِ، فرئيسُ الوزراءِ هو الّذي اَختارَ وزراءَهُ، أمّا رئيسُ المجلسِ، فالنّوّابُ اَختاروه واَنتخبوه، ولذلكَ علينا مراعاةُ الفروقِ والأسسِ في التّعاملِ مع بعضِنا بعضًا بصفتنا سلطتَين تشريعيّة وتنفيذيّة».

عندها توجّهَ الملكُ إلى عبد السّلام، قائلًا له: «سامع يا دكتور؟» ثمّ أضافَ: «على بركة الله»، فيما ظلَّ المجالي مستمعًا ولم ينطقْ ببنتِ شفةٍ.

وجدتْ حكومةُ المجالي نفسها أمام اَستحقاقِ مواجهةٍ أخرى مع مجلسِ النّوّابِ، تتعلّقُ هذه المرّةَ بالموازنةِ العامّةِ للدّولةِ للعام ١٩٩٤، وقد تكرّرَتِ المعطياتُ نفسُها والأزمةُ نفسُها الّتي شهدَتْها مناقشاتُ الثّقةِ بالحكومةِ.

ألقى وزيرُ الماليّةِ سامي قَمْوَهْ خطابَ الموازنةِ، وكنت أرغبُ بمنحِ كلِّ نائبٍ الوقتَ الكافيَ ليعبّرَ عن رأيهِ، وبدأتِ المناقشاتُ، فتحدّثَ خلالها سبعةٌ وسبعون نائبًا، أي أنّ جميعَ النّوّابِ ألقوا كلماتِهم على مدى خمسةِ أيّامٍ.

وكان المجالي قد أعلنَ رغبتَهُ بأن يُنهيَ المجلسُ مناقشةَ الموازنةِ في غضونِ ثلاثةِ أيّامٍ بسببِ سفرهِ إلى اليابان ما أثارَ اَستياءَ النّوّابِ، واَرتفعتْ وتيرةُ شكاوى المجالي ضدّي عند الملكِ، فضلًا عن تبرّمِهِ من مجلسِ النّوّابِ بحجّةِ عدمِ تعاونهِ معه.

وأثناءَ المناقشاتِ، أرسلَ لي الشّريف زيد بن شاكر عدّةَ رسائلَ صغيرةٍ يقولُ لي فيها: «لا تتأخّر، لأنّ الملكَ يريدُ أن يسافرَ إلى لندن، ولم يرغبْ بتركِ البلدِ قبل تمريرِ الموازنةِ»، وكان رأيي أنّ هذا مجلسُ نوّابٍ، ويحتاجُ إلى الوقتِ الكافي لمناقشةِ الموازنةِ.

عُقِدَتْ جلسةُ التّصويتِ على الموازنةِ بحدودِ التّاسعةِ مساءً، وكان الدّيوانُ الملكيُّ على اتّصالٍ معي، وكان واضحًا أنّهم يتّهمونني بالمماطلةِ والتّأخيرِ وعدمِ الالتفاتِ إلى رغبتِهم بتسريعِ المناقشاتِ، وطلبَتِ التّشريفاتُ في الدّيوانِ الملكيِّ منّي التّوجّهَ إلى مطارِ ماركا لوداعِ الملكِ بعد انتهاءِ التّصويتِ، وكذلك الوزراء ورئيسهم، بينما كانتِ السّاعةُ تشيرُ إلى منتصفِ اللّيلِ.

لم أرَ في حياتي كلَّ هذا الغضبِ الظّاهرَ على وجهِ الملكِ إلّا مرّتين على الأكثرِ، كان غاضبًا منّي إلى أبعدِ حدودِ الغضبِ، وسلّمَ عليّ وهو مكفهرُّ الوجهِ، قائلًا لي: «لازم نؤسّس لتقاليد برلمانيّة وأداء مختلف للمجلس، ولا يجوزُ أن يستمرَّ هذا الأمر بهذه الطّريقةِ».

أثناءَ عودتي إلى منزلي فوجئتُ بالإذاعةِ الأردنيّةِ تبثُّ خبرًا مفادُهُ أنّ: «جلالةَ الملكِ وجّهَ رسالةً إلى رئيسِ مجلسِ النّوّابِ»، ولدى وصولي إلى المنزلِ، وجدتُ الرّسالةَ بالفعلِ، وفي مضمونِها انتقادٌ من الملكِ لمجلسِ النّوّابِ، معتبرًا أنّه «لا يجوزُ أن يبقى بهذا النّظامِ والأداءِ، ويجبُ أن تُوضعَ تعليماتٌ وتقاليدُ برلمانيّةٌ حقيقيّةٌ».

لكنَّ النّقطةَ المهمّةَ الّتي وردَتْ في الرّسالةِ هي إعلانُ استيائِهِ من المجلسِ ومن رئيسِ المجلسِ، قائلًا إنّه: «لن يلقيَ خطبةَ العرشِ في افتتاحِ الدّورةِ العاديّةِ لمجلسِ الأمّةِ بموجبِ الدّستورِ».

اعتبرتُ هذا الخطابَ دليلَ غضبٍ ملكيٍّ شديدٍ، لكنّني ربطتُهُ بخلفيّاتِ صدورِ قانونِ الصّوتِ الواحدِ، وقدّرتُ بعدَ قراءةِ الرّسالةِ الملكيّةِ مدى استياءِ الملكِ من مجلسِ النّوّابِ ومنّي كوني رئيسَهُ، لكن في الوقتِ ذاتِهِ قدّرتُ قيمةَ دعمِ الملكِ لهذه الحكومةِ ومداه، حتّى تستطيعَ تنفيذَ المهامّ القادمةِ المطلوبةِ منها، خاصّةٍ بعد ظهورِ اتّفاقِ أوسلو على السّطحِ.

تحدّثتُ مع الشّريف زيد على الهاتفِ بشأنِ عدمِ إلقاءِ الملكِ خطبةَ العرشِ مع اَفتتاحِ الدّورةِ البرلمانيّةِ، وقلتُ له: «لا يجوزُ أن يتخلّى الملكُ عن تقليدٍ اَنتهجهُ على مدى أربعين سنة»، واَقترحتُ عليه للخروجِ من هذا المأزقِ توجيهَ رسالةٍ إلى الملكِ أرجوه فيها التّراجعَ عن قرارهِ، فوافَقَني على ذلك، وكتبتُ رسالةً لم تُنشرْ، ما أكّدَ لي شكوكي من أن وضعي مع القصرِ تراجعَ كثيرًا، إثرَ التّراكماتِ السّابقةِ، وبسببِ العلاقةِ المتوتّرةِ الّتي فرضَتْ نفسَها على السّلطتَين التّشريعيّةِ والتّنفيذيّةِ.

فقد دفعَ د. عبد السّلام المجالي وحكومتُهُ دفعًا بالملكِ لأن يكون في واجهةِ الأحداثِ، مع أنّه حَكَمٌ للجميعِ وبين الجميعِ، كونه الرّئيسَ الأعلى للسّلطةِ التّنفيذيّةِ، ولشّدةِ الهجومِ الشّعبيِّ على الحكومةِ، ولشدّةِ اَنتقادِ الرّأي العامِّ ومجلسِ النّوّابِ لها، فقد أرادَ الملكُ حمايَتَها، فضلًا عن رغبتهِ بإتمامِ عمليّةِ السّلامِ مع إسرائيل، وقد اَستغلَّ المجالي هذا الظّرفَ، ودفعَ بالملكِ ليكونَ في واجهةِ الأحداثِ ويتدخّلَ في كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ.

وذاتَ يومٍ، دعا الملكُ رؤساءَ الكتلِ البرلمانيّةِ، ورؤساءَ اللّجانِ، وأعضاءَ المكتبِ الدّائمِ للمجلسِ، وتحدّثَ مُنتقدًا بشدّةٍ المجلسَ وأداءَهُ، واَضطررتُ إلى الردِّ الدّبلوماسيِّ والدّفاعِ عن المجلسِ، وقد أذيعَ كلامُ الملكِ للنّوّابِ ستَّ مرّاتٍ، وعلى مدى ثلاثةِ أيّامٍ متتاليةٍ.

وفي صيفِ ١٩٩٤ وكنت خارجَ الأردنّ، تداعى مجموعةٌ من النّوّابِ إلى الاجتماعِ والاحتجاجِ على الحكومةِ، وقرّروا الدّعوةَ إلى دورةٍ اَستثنائيّةٍ لمحاسبةِ الحكومةِ، وتدخّلتْ عدّةَ جهاتٍ لثني النّوّابِ عن مطلبِهم، لأنّ الملكَ كان خارجَ الأردنّ في سفرٍ طويلٍ.

وتمَّ البحثُ عن طريقةٍ أخرى لمحاسبةِ الحكومةِ، وتقـرّرَ كتابةُ رسالةٍ إلى الملكِ يوقّعُها أكبرُ عددٍ ممكنٍ من النّوّابِ، يضعون الملكَ فيها أمام تفاصيلِ

العلاقةِ مع الحكومةِ، وتحميلها مسؤوليّةَ ما يجري. واَعتبرَ النّوّابُ هذه الرّسالة بمنزلةِ شكوًى صادرةٍ من السّلطةِ التّشريعيّةِ على السّلطةِ التّنفيذيّةِ، مُقدَّمة إلى الملكِ كونهُ رئيسَ السّلطةِ التّنفيذيّةِ.

وتشكّلتْ لجنةٌ لصياغةِ تلك الرّسالةِ، الّتي ضمّتْ د. عبد الله النّسور، ومحمّد داوديّة، وكنت قد رجعتُ إلى عمّان، ولم أشاركْ في أيّ اَجتماعٍ من اَجتماعاتِها حتّى أحافظَ على حياديّتي، واَطّلعتُ على مسودّتها، وقمتُ بإجراءِ بعضِ التّعديلاتِ عليها، ووقّعها ستّون نائبًا، ورفضَ نائبان توقيعَها بالرّغم من تأييدِهم لها، أحدُهما د. همّام سعيد بذريعةِ أنّه لا يقبلُ توجيهَ رسائلَ إلى الملكِ.

ووقّعَتْها توجان الفيصل، ووضعَتْ ملاحظةً أمام توقيعِها قالت فيها: «مؤيّدة ما عدا الفقرةَ الأولى من الرّسالة»، وهي الفقرةُ الّتي تتعلّقُ بالإشادةِ بالملكِ.

اِحتفظتُ بالنّسخةِ النّهائيّةِ من الرّسالةِ في مكتبي، ورفضتُ نشرَها أو إطلاعَ أحدٍ عليها حتّى اليوم. ولو كنت حقيقةً أعملُ ضدَّ المجالي لنشرْتُها في حينهِ بعد أن سلّمتُها للملكِ.

قابلتُ الملكَ بعد عودتهِ إلى عمّان، وأخبرتُهُ بوجودِ رسالةٍ من النّوّابِ، ومن المُفتَرضِ أن أسلّمَها لجلالته، وتمنّيتُ عليه إجراءَ نقاشٍ حولها، ووعَدَني بأنْ يتمَّ ترتيبُ ذلك.

كان الأميرُ الحسن قد طلبَ الرّسالةَ منّي أثناءَ غيابِ الملكِ فاَعتذرتُ منه في البدايةِ. ولكنّني ولكي أتحاشى الحرجَ، أرسلتُ له المسودّةَ الأولى من نسخةِ الرّسالةِ قبل تعديلِها، واَحتفظتُ بالنّسخةِ النّهائيّةِ المعدّلةِ، الّتي طلبتُ طباعَتَها في مكتبي وبنسخةٍ واحدةٍ فقط، ولم يطّلعْ أحدٌ عليها باَستثناءِ الملك.

قرّرَ الملكُ لقاءَ النّوّابِ، وأسمعَهم كلامًا قاسيًا هذه المرّة أيضًا، وتعامَلَ مع تلك الرّسالةِ كونها شغبًا نيابيًّا على الحكومةّ، وقال للنّوّابِ: «أين أنتم وأين

أنا؟ أنا أسعى في أمورٍ كبيرةٍ، وأنتم تتحدّثون في أمورٍ صغيرةٍ». ولم أكن شخصيًّا أرى ذلك واردًا في الرّسالةِ، ولم يكن هدفها البحث في أمورٍ صغيرةٍ كما وصَفَها الملك.

من أسبابِ كتابةِ تلك الرّسالةِ كان التّعديل الّذي أجراه المجالي على حكومتهِ، أواخر شهر أيّار/ مايو وأوائل حزيران/ يونيو، فأدخلَ إليها نوّابًا كانوا من أشدِّ النّاقدين له، مثل عبد الرّؤوف الرّوابدة، وصالح إرشيدات، وسمير قعوار، وعارف البطاينة.

والتقيت المجالي وكنت قد نصحته بعدمِ توزيرِ أيِّ نائبٍ في تعديلهِ المقبلِ، لأنّه سيفتحُ عليه عشَّ الدّبابيرِ، ولن يستطيعَ إرضاءَ أحدٍ بعد ذلك، وأكّدَ لي أنّه لن يُدْخِلَ أيَّ نائبٍ في تعديلهِ المقبلِ، وشعرتُ بالاطمئنانِ لكلامهِ.

وقبل التّعديلِ، كنت قد زرتُهُ في منزلهِ، بصحبةِ المرحوم أحمد اللّوزي، بهدفِ المطالبةِ بمبنى وزارةِ الأشغالِ العامّةِ لاستخدامهِ مكاتبَ للنّوّابِ، وكان مُتجاوبًا جدًّا مع مطلبِنا، وقرّرتُ اَستغلالَ المناسبةِ، وأمامَ المرحومِ اللّوزي، سألتُهُ عن ترتيباتِ التّعديلِ على حكومتهِ الّتي نسمعُ عنها، وعُدْتُ ونصحتهُ بعدمِ توزيرِ أيٍّ من النّوّابِ، وقال لي حرفيًّا: «تأكّد أنّ هذا خطّي وليس هناك نوّاب». وسمعتُ هذا الكلامَ بشكلٍ واضحٍ منه.

وأنا هنا أنشرُ الرّسالةَ لأوّلِ مرّةٍ منذُ كتابتِها، ومنذ أن وصلتْ إلى الملكِ. ولم يطّلعْ أحدٌ عليها غيره، وأنا ومَنْ كتَبَها، وظلّتْ حبيسةَ أدراجي.

«مجلس النّوّاب

٨ محرم، ١٤١٥ هجريّة

١٨ / ٦ / ١٩٩٤ م

حضرة صاحبِ الجلالةِ الهاشميّةِ الملكِ الحسين حفظهُ الله ورعاهُ،

ونحن نضرعُ إلى الباري في عليائهِ أن يكلأكم بعظيمِ عنايتهِ، وأن يحفظَكم بجليلِ رعايتهِ، وأن يدثّرَكم بأستارِ النّعمةِ ويسبغَ عليكم موفورَ الصّحّةِ، ويمدَّكم بأسبابِ القوّةِ ويثبتَكم على طريقِ أسلافِكم الغرِّ الميامين، موئلًا للحكمةِ ومنارةً للحقِّ ورائدًا للحرّيّةِ والرّفعةِ.

وإذ تغمرُ قلوبَنا ثقةٌ أنتم أهلٌ لها، وتجيشُ في صدورِنا معاني الفخارِ بأسرهِ أنتم سليلها وعميدها، ويغشانا يقينٌ بحاضرٍ ومستقبلٍ أنتم ربّانهُ وعمادهُ، ويرتفعُ بنا إلى ذرى المجدِ دورٌ تؤدّونه وأمانةٌ توفونها واَضطلاع بالمسؤوليّات أنتم نموذجٌ ومثالُ الاضطلاعِ بها وأدائِها.

فإنّنا يا صاحب الجلالةِ نوّابُ الأمّةِ نخاطبُكم فيما يشبهُ بوحَ الذّاتِ للذّاتِ، فعلاوةً على أنّكم معقدُ الرّجاءِ والرّاعي الصّالح الّذي قادَ المسيرةَ وسطَ ما لا يحدّ من التّحديّات، فأنتم رأسُ السّلطةِ التّشريعيّةِ الأردنيّةِ العريقةِ خاصّةً، والسّلطات الثّلاث عامّةً، ونبسطُ أمامَكم ملاحظاتِنا الّتي نستهدفُ من وراءِ بسطِها الارتقاءَ بالأداءِ الوطنيِّ الأردنيِّ إلى المكانِ والمكانةِ، حيثُ تخفّ الأعباءُ الثّقالُ الملقاةُ على عاتقِكم، وتصبحُ السّلطاتُ كافّةً مؤسّساتِ عونٍ لكم لا مؤسّسات اتّكاء عليكم في كلّ صغيرةٍ وكبيرةٍ.

لقد باتَ جليًّا يا صاحبَ الجلالةِ أنّ ما اَستهدفتموه من وراءِ إطلاقِ الدّيمقراطيّةِ والحرّيّاتِ العامّةِ ومأسسةِ الدّولةِ والمشاركةِ في صناعةِ القرارِ وتحمّلِ مسؤوليّاته باتَ محفوفًا بنهجٍ لا يقودُ إلى مراميكم النّبيلةِ، ولا يسفرُ عن أداءٍ متوازنٍ متكاملٍ أو قدرةِ تسييرٍ ذاتيّةٍ تستطيعُ أن تتصرّفَ على الصّعدِ كافّةً عندما تكونُ قادرةً على تمثّلِ واَستيعابِ توجّهاتِكم الحكيمةِ وسياستِكم الوطنيّةِ والقوميّةِ الّتي تكرّسونها في سرّكِم وعلنِكم.

إنّ أوّلَ ما يتوقُ نوّابُ الأمّةِ هو أن تتعمّقَ صلتُهم المباشرةُ بجلالتِكم، تلك الصّلة الّتي يتحقّقُ مرجونا الوطنيّ منها دون تدخّلٍ أو وساطةٍ بين القائدِ وممثّلِي شعبهِ المخلصِ.

ولا شكّ لدينا في أنّ جلالتَكم هو أكثرُ النّاسِ إدراكًا لضروراتِ ومنافعِ تماسكِ وقوّةِ ومصداقيّةِ السّلطاتِ كافّةً وفي مقدّمتِها السّلطة التّشريعيّة، ذلك أنّ قوّةَ نظامِنا السّياسيِّ تتعاظمُ كلّما قويَتْ مؤسّساتهُ الدّستوريّةُ، وكلّما اكتنفَتْها الهيبةُ والاحترامُ والمصداقيّةُ، وحيثما تمَّ تشويهُ أو إضعافُ سلطةٍ منها، فإنّ ذلك يُلحِقُ الضّررَ بالنّظامِ السّياسيِّ الدّستوريِّ الّذي نحرصُ وإيّاكم أن يكونَ النّظامُ السّياسيُّ النّموذجَ لأبناءِ شعبِنا، والمرقوب من أبناءِ الأمّةِ العربيّةِ عامّةً وكلّ الشّعوبِ الحريصةِ على الدّيمقراطيّةِ وحقوقِ الإنسانِ.

وإنّ المصلحةَ الوطنيّةَ المباشرةَ الّتي تتمثّلُ في قوّةِ وهيبةِ السّلطاتِ الثّلاثِ كافّةً، تستدعي جهدَ وعملَ أبناءِ الشّعبِ على مختلفِ مواقِعهم وبرعايةِ جلالتِكم لتأخذَ كلُّ سلطةٍ منها مكانَها ومكانَتَها، وأن تنصبَ الجهودَ لتقويةِ كلِّ سلطةٍ على حدةٍ لتحقيقِ الاتّساقِ والتّكاملِ القائمَين على ركائزَ متينةٍ وصلاتٍ مستقرّةٍ مهابةٍ ومحترمةٍ.

يا صاحبَ الجلالةِ،

إنّ استقلالَ السّلطاتِ لا يعني قطيعةً ولا خصومةً ولا تقوقعًا ولا تحكّمًا، وإنّما هو تنظيمُ أداءِ المهامّ الّذي لا يتمُّ إلّا بأقصى درجاتِ التّعاونِ والتّنسيقِ والتّشاورِ والتّكامل... فحداثةُ المسيرةِ وتشكيلاتُ الأحزابِ والكتلِ والائتلافاتِ، وعدمُ إحكامِ أسسِها وطرائقِ عملِها وتحقّق انتشارِها المنشودِ، إنّما هو وضعٌ أدعى لإبداءِ قدرٍ أكبر من الاهتمامِ واحترامِ ما تمَّ إنجازه والتّعامل معه بما يحولُ دون تقويضهِ، وبما يكفلُ نموّهُ ليستوي قوّةً للوطنِ وعنصرًا من عناصرِ منعتهِ واستقرارهِ.

وأنّنا لا نعدو الحقيقةَ عندما نسجّل أنّ أداءَ الحكومةِ الحاليّةِ يستهدفُ ليسَ إبقاءَ فجوةٍ بين السّلطتَين فحسب، بل تعميق الفجوةِ وتوسيعها، وكأنّ المعادلةَ بين السّلطَتَين تقتضي هيمنةَ إحداهما على الأخرى وليس تناغمهما وتكاملهما.

ولقد اَنتشرتْ ظاهرةُ تشويه المعارضةِ البرلمانيّةِ الدّستوريّةِ، لا بل وتشويه الموافقةِ البرلمانيّةِ الدّستوريّةِ ومحاولة حصرِها وحصارِها لتبدو وكأنّها مولاة النّفاقِ والسّعي وراءَ المغانمِ الشّخصيّة.

فعلى صعيدِ المعارضةِ البرلمانيّةِ الدّستوريّةِ، فإنّه يجري تصويرُها بصورةٍ شوهاء وكأنّها معارضةٌ للحكمِ لا للحكوماتِ، مما يسفرُ عن ضربِ فكرةِ التّعدديّةِ وحقيقةِ أنّ الاختلافَ والائتلافَ كلاهما من سننِ الحياةِ والطّبائعِ الإنسانيّةِ.

فنوّابُ الأمّةِ الّذين هم تعبيرٌ عن بنيةِ شعبِنا الأردنيّ المجيدِ دستوريّون دونَ أدنى شكٍّ، وحجمُ ودرجةُ اَختلافِهم أو اَتّفاقهم مع هذا النّهجِ الحكوميِّ أو ذاك هو سلوكٌ في إطارِ الدّستورِ وتحت مظلّتِه، وكيفَ سيكونُ حالُ الأمّةِ إذا ما أصبحَ مجلسُ النّوّابِ لونًا واحدًا، موافقًا أو مخالفًا؟ وأيُّ رجاءٍ أو نفعٍ سيعلّقُ عليه أو يُرجى منه؟

ونستذكرُ الأحداثَ الجسامَ الّتي مرّتْ على الأردنّ خلال السّنواتِ الأربع الماضيةِ، وكيفَ أنّ تلك الأحداثَ عجمتِ القيادةَ والشّعبَ بشكلٍ لم يتمكّن مريدو الأذىٰ والسّوءِ ببلدِنا من النّفاذِ لتحقيقِ نواياهم الشّريرةِ، وتمّت حمايةُ الوطنِ والمكتسبات.

لقد تحقّقَ ذلك لأنّ النّاسَ رأوا أنّ التّعبيرَ عن مشاعرِهم له قناةٌ دستوريّةٌ موثوقةٌ هي مجلسُ النّوابِ الّذي إذا خَذَلَهم أو عجزَ بفعلِ تهميشهِ أو إرهابهِ أو تشويههِ عن أداءِ دورهِ، همّشهُ النّاسُ واَلتمسوا طرقًا أخرى لهم للتّعبيرِ عن مشاعرِهم لا تكون طرقًا دستوريّةً ولا طرقًا مقصودةً أو مرغوبةً.

ونخلصُ إلى حقيقةٍ طالما ردّدَها جلالةُ الملكِ وهي أنّ المعارضةَ الدّستوريّةَ علامةُ صحّةٍ وقوّةٍ للنّظامِ وللشّعبِ وللأمّةِ، كما نخلصُ إلى حقيقةِ أنّ التّعدديّةَ السّياسيّةَ الأردنيّةَ على مختلفِ أحزابِها واتّجاهاتِها ورؤاها قد انضوتْ قناعةً ويقينًا تحت مظلّةِ الدّستورِ والعرشِ، وهي تفاخرُ بأنّها بقيادةٍ هاشميّةٍ شرعيّةٍ ظلّتْ أمينةً للأمّةِ، وعملتْ وكافحتْ من أجل قضاياها العادلةِ والمشروعةِ، وتميّزتْ بالسّماحةِ والحكمةِ والمسؤوليّةِ وبُعْدِ النّظرِ، فأشادتْ نموذجًا ديمقراطيًّا للحكمِ تُصانُ فيه حقوقُ وكراماتُ وحرّيّاتُ المواطنين، ويتحلّون في أفيائهِ باستقرارٍ يبذلون من أجله المُهَجَ والأرواحَ.

يا صاحبَ الجلالةَ،

إنّ النّيابةَ إنّما هي انتدابٌ للنّائبِ لتحمّلِ المسؤوليّةِ، وكونُ نظامِنا نظامًا نيابيًّا يعني الاضطلاعَ بالمسؤوليّةِ هو مهمّةُ النّائبِ وواجبٌ عليه ووسيلةٌ لتجسيدِ طموحاتِ أبناءِ الوطنِ بذاتهِ، أو من خلالِ مَنْ يمنحهُ الثّقةَ في السّلطةِ التّنفيذيّةِ، لكنّنا نلاحظُ أنّ هذه الحقيقةَ يجري تصويرُها كتهمةٍ، وتؤخَذُ على النّائبِ مؤاخذةً، وذلك بفعلِ التّعبئةِ الّتي تجري ضدَّ مجلسِ النّوّابِ عبرَ وسائلَ عديدةٍ.

فقد أشاعتْ حكومةُ الدّكتور عبد السّلام المجالي المحترم أنّ هدَفَها هو فصلُ السّلطاتِ، ثمَّ أشركتْ خمسةً من أخوتنا الأعيانِ، وكأنَّ مجلسَهم ليس جزءًا من السّلطةِ التّشريعيّةِ، مبررّةً ذلك بأنّها ترمي إلى عدمِ استثمارِ النّوّابِ الوزراء لمناصِبِهم، ثمَّ عادتْ فأشركتِ النّوّابَ.

يا صاحبَ الجلالةِ،

إنّ الدّستورَ روحًا كما إنّ له نصًّا، وإنّ مجافاةَ روحِ الدّستورِ لا تقلُّ خطأً أو خطرًا عن مجافاةِ نصّهِ، إنّ هذه الحكومةَ حصلتْ بالكادِ على ثقةِ المجلسِ، ومع ذلك استنسبتْ أن تغيّرَ ثمانيةَ عشرَ وزيرًا، وتغيّرَ أربعًا وعشرين حقيبةً وزاريّةً،

واَعتبرتْ مع ذلك أنّ هذا تعديلٌ وزاريٌّ عرضيٌّ بسيطٌ، وأشاعتْ أنّها لم تملكْ سوى أربعٍ وعشرين ساعةً لتشكيلِها، لتبرّرَ تجاهلَها لإجراءِ الاستشاراتِ مع مجلسِ النّوّابِ، وملقيةً مسؤوليّةَ التّسرّعِ في تشكيلِها على غيرِها.

إنّ جلالةَ الملكِ كلّفَ رئيسَ هذه الحكومةِ بالاستمرارِ في رئاستِها، واَختيارُ وقرارُ صاحبِ الجلالةِ محلُّ اَحترامِنا، وبديهيّ بعد ذلك أن يجري الرّئيسُ المُكلّفُ الاستشاراتِ مع الفعاليّاتِ المختلفةِ، فمن هي الفعاليّاتُ يا تُرى إن لم يكن على رأسِها مجلسُ النّوّابِ رئيسًا وكتلًا وأحزابًا ممثّلةً فيه؟

إنّ مشاركةَ بعضِ الزّملاءِ النّوّابِ بالطّريقةِ الّتي شاركوا بها قد أصابَنا بخيبةِ أملٍ كبيرةٍ، ولا تعتبرُ هذه المشاركةُ من وجهةِ نظرِنا إشراكًا للمجلسِ في الحكومةِ، وهم بتصرّفِهم هذا تناسقوا مع رئيسِ الوزراءِ بالتّعاملِ مع مجلسِ النّوّاب كأفرادٍ وليس كجماعةٍ، وساهموا بإلحاقِ الأذى بصورةِ المجلسِ وتجربتِه الوليدةِ.

يا صاحبَ الجلالةِ،

إنّ إحساسَنا العميقَ بالمسؤوليّةِ وتقديرَنا الكبيرَ للظّروفِ السّياسيّةِ الرّاهنةِ وللأعباءِ الّتي دعَتْكم إلى مغادرةِ البلادِ من أجل التّصدّي لها واَنتزاعِ حقوقِ الأردنّ، دعَتْنا إلى كتابةِ هذه الرّسالةِ الّتي هي خلاصةُ حوارٍ وطنيٍّ مسؤولٍ فيما بيننا، لنضعَ بين يدي جلالتِكم ملاحظاتِنا على الأوضاعِ القائمةِ بين المجلسِ والحكومةِ.

آملين في الوقتِ نفسِه أن لا يتمَّ أمامَ مسامعِكم السّاميةِ تشويهُ مقاصدِنا، وأن لا تُشهرَ في وجوهِنا مقولةُ الاستيزارِ ومصطلحات المشاكسةِ، وإنّ هدفَنا المُرتجى من وراءِ ذلك هو أن يتظهّر أسلوبٌ وطنيٌّ لعلاقةِ تعاونٍ وتنسيقٍ بين السّلطاتِ الثّلاثِ وخاصّةً السّلطتَين التّشريعيّةِ والتّنفيذيّةِ لِما فيه مصلحةُ

الأمّةِ، ونحن على ثقةٍ مطلقةٍ يا صاحبَ الجلالةِ أنّ حكمتَكم ورؤيتَكم القويمةَ والسّديدةَ ستكفلُ وضعَ الأسسِ لعلاقةٍ وطنيّةٍ واضحةٍ نافعةٍ بين السّلطتَين نأملُ أن تكون في مستوى ما يواجهُنا من تحدّياتٍ ومخاطرَ.

يا صاحبَ الجلالةِ،

فإنّنا حريصون على أن نؤكّدَ لكم أنّه وإن كان التّعديلُ الوزاريُّ الأخيرُ مناسبةً لإبداءِ ما أبديناه، إلّا أنّه ليس السّببَ أو الهدفَ، فحادينا هو الأملُ بتعميقِ مسيرتِنا الدّيمقراطيّةِ وتطويرِها بما يحقّقُ أن تكونَ السّلطاتُ كافّةً عونًا لكم لا عبئًا عليكم، وحادينا هو أن يُتاحَ لنا أداء الأمانةِ بأكبرِ قدرٍ من مراعاةِ الظّروفِ وتحقيق اللّحمةِ وتجسيد التّعاونِ بين مختلفِ مرافقِ ومؤسّساتِ وسلطاتِ بلدِنا العزيزِ بقيادتِكم الحكيمةِ وبتوجيهاتِكم الّتي هي عندنا دائمًا عصارةَ تجربةٍ فذّةٍ رشيدةٍ في القيادةِ السّياسيةِ المعاصرةِ.

حفظ الله جلالتَكم ورعاكم ومتّعكم بموفورِ الصّحّةِ والعافيةِ، وحفظ الله الأردنّ موئلًا للحرّيّةِ والكرامةِ وحقوقِ الإنسانِ والتّقدّمِ والاستقرارِ.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

وقّع على هذه الرّسالةِ كلٌّ من النّوّاب: عبد المنعم أبو زنط، د. عبد الله النّسور، عبد الكريم الدّغمي، إبراهيم سعادة سمارة، د. عبد الرّزّاق طبيشات، عبد موسى النّهار، د. مصطفى شنيكات، د. إبراهيم زيد الكيلاني، علي حسين أبو الرّاغب، جمال الخريشة، جمال أحمد الصّرايرة، محمّد داوديّة، د. عبد المجيد الأقطش، محمّد الحنيطي، د. عوض خليفات، نادر الظّهيرات، د.فوزي طعيمة الدّاود، د.بسّام العموش، بدر الرّياطي، عبد الله أخو إرشيدة، منير صوبر، سليمان السّعد، حماد ابو جاموس، د. محمّد الحاج، سميح الفرح، عبد الكريم علاوي الكباريتي، سعد السّرور، أنور محمّد الحديد،

محمود عبد اللّطيف الهويمل، د. ذيب عبد الله، صالح شعواطة، سمير الحباشنة، د.محمّد أبو عليم، خالد عبد النّبي، سالم الزّوايدة، علي الشّطي، د. أحمد القضاة، مفلح الرّحيمي، ضيف الله المومني، خليل حدادين، بسّام حدادين، توجان الفيصل، د. عبد الحافظ الشّخانبة، د. عبد الله العكايلة، د. عبد المجيد العزّام، فياض فوزي جرار، إبراهيم شحدة، فواز الزّعبي، عبد الرّحيم محمّد العكور، أحمد الكساسبة، طلال عبيدات، ذيب أنيس، د. أحمد الكوفحي، د. محمّد عويضة، د. نزيه العمارين، محمّد عودة نجادات، و د. هاني حجازين.

قبلَ الإعلانِ عن التّعديلِ، زارَ الملكُ المجالي في منزله، وبصحبته الأمير الحسن، وسألاه عن وضعِ حكومتهِ، فأخبرَهما بأنّه جاهزٌ للتّعديل، وعندما سألاه عن خططهِ، طلبَ منهما أن يُدخلَ في حكومتهِ كلًّا من مروان القاسم، وخالد الكركي، ومحمّد السّقّاف، وذوقان الهنداوي.

كان القاسم والكركي والسّقّاف من أشدِّ النّاسَ عداءً للحكومةِ وللمجالي نفسهِ، ولكي يبعدَهم عن مواقعِهم العاليةِ حيثُ بإمكانِهم الاطّلاعُ على كلِّ أسرارِ الدّولةِ، طلبَهم المجالي من الملكِ والأميرِ الحسن، بقولهِ: «أنا أريد هؤلاء الثّلاثة»، وقد قصدَ من وراءِ ذلك إخراجَهم من الدّيوانِ الملكيِّ ليضعَهم تحت ناظرَيه، لكن لم يتمَّ له ما أرادَ.

ذهبَ الأميرُ الحسن إلى ذوقان الهنداوي بطلبٍ من الملكِ الّذي كان قد غادرَ البلادَ، وأبلغَهُ بالرّغبةِ الملكيّةِ أن يكون في حكومةِ المجالي نائبًا له، ووافقَ الهنداوي على طلبِ الملكِ، وقد تعهّدَ المجالي بأن يسلّمَ كلَّ مقاليدِ الحكومةِ له، حتّى يتفرّغَ هو لمباحثاتِ السّلامِ مع إسرائيل.

لم يتلقَّ مروان القاسم وخالد الكركي أيَّ طلبٍ من أحدٍ للمشاركةِ في الحكومةِ، بينما رفضَ السّقّاف المشاركةَ فيها، لكنّه اَقترحَ على المجالي توزيرَ أحدٍ من مكتبهِ وهو طلال عريقات، وتمَّ توزيرُهُ.

في حدودِ السّاعةِ السّادسةِ مساءَ يوم التّعديلِ، زارَني في بيتي علي أبو الرّاغب وصالح إرشيدات متسائلين عن التّعديلِ، وأكدّتُ لهما أن لا نوّابَ في التّعديلِ، لكنّ إرشيدات أبدى عدمَ اَرتياحهِ لهذا التّأكيدِ، وأعربَ عن رغبتهِ بالدّخولِ في الحكومةِ، بينما رفضَ علي أبو الرّاغب تمامًا أن يكونَ وزيرًا في حكومةِ المجالي.

غادرَ أبو الرّاغب وإرشيدات منزلي، وفي السّاعةِ الثّامنةِ هاتَفَني د. عبد الحافظ الشّخانبة قائلًا لي إنّه سمعَ بوجودِ نوّابٍ في الحكومةِ، وأكّدتُ له أنّ ما يسمعهُ غيرُ صحيحٍ، وذلك بناءً على وعودِ المجالي وتأكيداتهِ لي.

وما إن أنهيتُ حديثي مع الشّخانبة، حتّى اتّصلَ بي الدّيوانُ الملكيُّ يخبرُني بأنّ الأميرَ الحسن يريدُ مكالمَتي، وقالَ لي الأميرُ: «أَمَرَني جلالةُ الملكِ أن أستشيركَ في موضوعِ التّعديلِ، ولذلك أرجو أن تأتي إلى المكتبِ الآن».

كانت السّاعةُ الثّامنةَ والثّلثَ مساءً، خرجتُ إلى الدّيوانِ واَستقبلَني طلال عريقات وأحمد سلامة في مكاتبِ الأميرِ حسن، وجلستُ عندهما في المكتبِ دقائقَ معدودة لانشغالِ الأميرِ بزوّارٍ لديه.

باركتُ لطلال بالوزارةِ، ولكنَّ المفاجأةَ الأكبرَ كانت عندما رأيتُ عبد الرّؤوف الرّوابدة وعارف البطاينة وصالح إرشيدات يخرجون من مكتبِ الأميرِ، وقد تمَّ اَستدعاؤهم للدّخولِ في الوزارةِ، وقد وافقوا على المشاركةِ فيها، وعندما دخلتُ مكتبَ الأميرِ، فوجئتُ أيضًا بوجودِ المجالي وذوقان الهنداوي، وبعد لحظاتٍ، دخلَ خلفي أحمد اللّوزي الّذي وصلَ متأخّرًا لدقائقَ، ثمّ حضرَ محمّد السّقّاف.

بدأَ الأميرُ الحسن الحديث عن الظّرفِ السّياسيِّ والمفاوضاتِ والفلسطينيين والسّوريّين، وأشارَ بوضوحٍ إلى أنّهُ لا يريدُ أن يتحمّلَ مسؤوليّةَ أيِّ أحداثٍ في البلدِ في غيابِ جلالةِ الملكِ، تمامًا كما حدثَ معه في نيسانِ العام ١٩٨٩، و»الملكُ الآن في إجازةٍ، وزيد بن شاكر يرغبُ هو الآخرُ بأخذِ إجازةٍ، وأنا لا أريدُ تحمّلَ مسؤوليّةِ أيِّ انفجارٍ في الشّمالِ، ولا بدّ من التّعاملِ مع التّعديلِ الوزاريِّ والنّظرِ بجدّيّةٍ إلى الوضعِ المُقلقِ في الشّمالِ، ولذلك سيُصارُ إلى توزيرِ زعاماتٍ من الشّمالِ في التّعديلِ الحكوميِّ». - انتهى الاقتباسُ.

شعرتُ بالذّهولِ من كلامِ الأميرِ وهو يقارنُ ما نحن فيه الآن بما جرى سنة ١٩٨٩. وهو يدركُ جيّدًا أنّ الظّروفَ والمعطياتِ مختلفةٌ تمامًا، وشعرتُ أنّهُ يوجّهُ الحديثَ إليّ، ولذلك كنت أوّلَ المتحدّثين، وقلتُ: «بصفتي رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ لا أريدُ أن يكون لي علاقةٌ في موضوعِ التّشكيلِ أو التّعديلِ الحكوميِّ، لكن أودُّ الحديثَ في نقطتَين: الأولى، وقد تستغربُ أنّكَ تسمعُها من رئيسِ مجلسِ نوّابٍ، لكنّه من واجبي ولصالحِ استقرارِ حكومةِ عبد السّلام، ولصالحِ البلدِ، يجبُ الحديثُ فيها، وأنا أنصحُ بشدّةٍ ألّا يدخلَ النّوّابُ وزراءَ في هذه الحكومةِ».

نظرتُ إلى د. عبد السّلام المجالي وأنا أتكلّمُ، وكان جالسًا إلى جانبِ الأمير، وإذا به يهزُّ رأسَهُ ويشجّعُني أن أتكلّمَ أو أتوسّعَ في هذا الكلامِ، وحركةُ رأسِهِ وعيونهُ تشيرُ إلى أنّهُ يوافقني الرّأيَ، وأضفتُ أنّ: «دخولَ النّوّابِ وزراءَ، ومهما كان عددُهم وأهمّيّتهم، لن يرُضيَ أحدًا، وسيُثيرُ ذلك أزمةً جديدةً على حكومةٍ وجودُها في الأصلِ أزمةٌ، وجرى عليها أكثرُ من تعديلٍ، وقد أخبرتُ د.عبد السّلام برأيي هذا مرّتَين وفي مناسبَتَين سابقتَين».

وقلتُ للأميرِ الحسن: «لا داعي الآن لإجراءِ التّعديلِ الوزاريِّ لأنّ دورةَ المجلسِ العاديّةَ ستنتهي بعد أسبوعين، ويستطيع د. المجالي أن يجريَ التّعديلَ الّذي يريدهُ شريطةَ أن لا يُدخِل نوّابًا في حكومتهِ، وأن يبقى المجلسُ بعيدًا تمامًا عن هذا التّعديلِ».

وأضفتُ: «أمّا النّقطةُ الثّانيةُ فهي، إذا أَردتُم إجراءَ تعديلٍ لضمانِ تحقيقِ الاستقرارِ الحكوميِّ، فيتوجّبُ على رئيسِ الوزراءِ الانتباهُ إلى بؤرةِ الصّراعِ داخلَ مجلسِ الوزراءِ»، وكان في ذهني عبد الرّؤوف الرّوابدة، وذوقان الهنداوي اللّذَين كانا في صراعٍ وخلافٍ جذريٍّ عميقٍ يصدقُ عليه المثلُ الشّعبيُّ: «مثل الشّحم والنّار»، فكيف إذا كانا في حكومةٍ واحدةٍ، وقد لاقتْ هذه الملاحظةُ اَستحسانَ ذوقان وقبوله. وقالَ لي: «نعم».

كانت تحذيراتي ومطالبي بعدمِ توزيرِ نوّابٍ متأخّرةً، فقد بدا واضحًا تمامًا أنّ النّوّابَ الثّلاثةَ وافقوا على الدّخولِ في الحكومةِ، وعرفتُ أنّ الرّوابدة سيشغلُ حقيبةَ وزارةِ التّربيةِ، وسألتُ رئيسَ الوزراءِ: «يا أبو سامر، عبد الرّؤوف وزيرُ تربيةٍ؟» فقفزَ ذوقان الهنداوي الّذي اَستحسنَ كلامي السّابقَ وقالَ: «صحيح. لماذا وزير تربيةٍ؟ بينما وزارةُ الصّحّةِ هي موقعهُ المناسبُ»، فردَّ رئيسُ الوزراءِ قائلًا: «هو مصرٌّ على وزارةِ التّربيةِ»، وقال ذوقان: «لنعرضْ عليه الصّحّةَ أو المواصلاتِ وقد شغَلَهما سابقًا، وإذا لم تعُجباه لا يدخلُ في الحكومةِ ولا نريدهُ في الوزارةِ».

وتشكّلتِ الحكومةُ بتعديلِها الجديدِ، وتفتّحتْ مزاريبُ السّماءِ غاضبةً على د. عبد السّلام وحكومتهِ، وخصوصًا أنّ عبد الرّؤوف الرّوابدة قد شتمهُ علنًا وتحت القبّةِ في خطابِ الثّقةِ، وكان لا يتوانى عن نقدهِ اللّاذعِ للمجالي في كلِّ مناسبةٍ أخرى، حتّى إنّه وصفَ حكومتَهُ بأنّها «حكومةُ الشّبحِ وحكومةُ الظّلِّ». ومع هذا كلّهِ إذا به وزيرٌ فيها، وكذلك بالنّسبةِ إلى عارف البطاينة وصالح

إرشيدات، أمّا سمير قعوار فقد كان من المحسوبين على عبد الهادي المجالي ولا غرابةَ في دخولهِ للحكومةِ.

كشفَ هذا التّعديلُ عن تدخّلٍ من القصرِ في تشكيلةِ الحكومةِ، وهي المرّةُ الأولى الّتي يتورّطُ في مثلِ هذه السّياسةِ الّتي ظلَّ بعيدًا عنها طوالَ العقودِ الماضيةِ، وبسببِ اَنخراطِ الأميرِ الحسن وتدخّلهِ في التّعديلِ، أصبحَ عرضةً للنّقدِ.

وعندما هوجمتِ الحكومةُ، تنصّلَ المجالي من مسؤوليّاتهِ وألقى باللّائمةِ على الأميرِ الحسن وعلى القصرِ، كونهما تدخّلا في التّعديلِ وفي اَختيارِ الوزراءِ، ما أدّى إلى تأزيمِ العلاقةِ بين الأميرِ ورئيسِ الوزراءِ حتّى وصلتْ إلى حدِّ القطيعةِ بينهما، وتبادُلِ الاتّهاماتِ.

وقد أعادَ هذا التّعديلُ تجميعَ قوّةِ النّوّابِ مجدّدًا لمواجهةِ الحكومةِ، ما أدّى إلى تلك الرّسالةِ الّتي اَنتهتْ بتوبيخِ الملكِ للنّوّابِ.

هذه المعطياتُ بدأتْ تقودُني إلى تكوين قناعاتي بأنّ نظرةَ القصرِ لي قد بدأتْ بالتّغيّرِ، وللحقيقةِ، فقد بدأتْ تتواردُ أقاويلُ ولا أقولُ معلوماتٍ، بأنّ القصرَ بصددِ البحثِ عن رئيسٍ آخرَ لمجلسِ النّوّابِ، وقد فهمتُ من النّائبِ سمير قعوار، وكان وزيرًا في حكومتي وصديقًا لي، بأنّ عبد الهادي المجالي بدأَ يتحرّكُ أملًا في الحصولِ على رئاسةِ المجلسِ، وسمير قعوار بقدرِ ما هو قريبٌ وصديقٌ لي بقدرِ ما هو قريبٌ وصديقٌ لعبد الهادي المجالي، ولذلك كنت أصدّقُ كلامَهُ، لكنّ قعوار لم يكن الطّرفَ الوحيدَ الّذي أبلَغَني بتبدّلٍ في نظرةِ القصرِ حيالي.

بدأتُ أفكّرُ جدّيًّا في الموضوعِ، وقد كان موقفي أنّ أيَّ قرارٍ سياسيٍّ مهمٍّ يجبُ أن نحسبَ فيه اَحتمالاتِ الرّبحِ والخسارةِ، والخسارةُ قد تكون فادحةً في بعضِ الأحيانِ، وقد تؤُذي مساري السّياسيَّ ومصيرَهُ لفترةٍ طويلةٍ.

وبدأتْ تظهرُ لي، منذ فترةٍ، ظواهرُ وإشاراتٌ تدلُّ على أنّ تغييراتٍ جذريّةً بالنّسبةِ إلى العلاقاتِ مع إسرائيل سوف تجري، أو أنّها في طريقِها إلى التّغييرِ الجذريِّ.

فبعد اتّفاقِ أوسلو مع منظّمةِ التّحريرِ، أصبحَ الأردنّ في وضعٍ مختلفٍ، بالتّالي، عليه مجاراةُ هذه الأحداثِ ومواكبتُها، وكان وليُّ العهدِ الأميرُ الحسن متحمّسًا لفكرةِ كسرِ ذلك التّابو في مفهومِ العلاقاتِ مع إسرائيل، والتّقدّم نحو إجراءاتٍ أكثرَ انفتاحًا، ولا سيّما أنّ صاحبَ القضيّةِ عقدَ العزمَ على الاتّفاقِ على صِيغٍ سلميّةٍ سياسيّةٍ وغيرِ مسبوقةٍ مع إسرائيل.

وبالفعلِ، عندما ينظرُ الإنسانُ إلى هذا الوضعِ بصورةٍ موضوعيّةٍ، فإنّه سيجدُ أنّ الاتّفاقَ الفلسطينيَّ - الإسرائيليَّ قد أخرجَ الأردنّ من مسؤوليّتِهِ بشكلٍ عامٍّ، وبقيتْ له أرضٌ محتلّةٌ صغيرةٌ شرقَ النّهرِ (الباقورة والغمر)، بالإضافةِ إلى بعضِ المناطقِ في وادي عربة.

كان عذرُ الأردن في محلّهِ من النّاحيتَين القانونيّةِ والسّياسيّةِ، ولم أكن في وضعٍ نفسيٍّ مريحٍ كي أقبلَ بذلك، بخاصّةٍ وأنّ أيَّ اتّفاقٍ سيأتي عبر معاهدةٍ أو قانونِ معاهدةٍ سيمرُّ من خلالِ مجلسِ النّوّابِ، فكتمتُ الأمرَ إلى حين يصبحُ الوقتُ مناسبًا كي أنأى بنفسي عن هذا الوضعِ.

P U R E I S T H E T R U T H

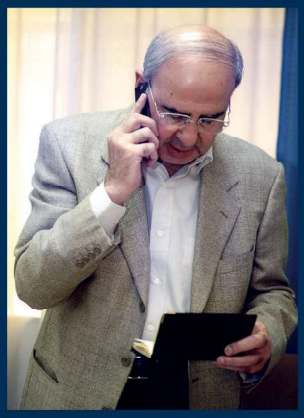

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629